الانتخابات المحلية التركية لعام 2014 وانتصار الهوية

حاتم أتا

باحث سياسي

ملخص

خلقَ سياق الانتخابات المحلية حالة شبيهة بحالة الدفاع التي يجب أن يخوضها الجميع. فقُبيل الانتخابات المحلية في 30مارس ، تم طرح سيناريوهات مختلفة، سواء بالنسبة لحزب العدالة والتنمية الحاكم أو لأحزاب المعارضة، والتي لم تتحقق إلى حد كبير حتى يوم الانتخابات. وبمجرد انتهاء الانتخابات المحلية ظهرت تحليلات حول سياق الانتخابات ونتائجها وتداعياتها المحتملة. وعلى الرغم من التحول السريع والدراماتيكي الذي شهدته تركيا خلال العقد الماضي، وخاصة منذ عام 2007، لم يحدث أي تحول جذري في سلوك الناخبين كما حدث في هذه الانتخابات. تجادل هذه الورقة أن هذا يعود إلى هيمنة سياسات الهوية على جميع القضايا الأخرى، التي شكلت مضمون وسياق الانتخابات. بل وترى أنه طالما استمرت هذه الهيمنة على حساب مخاوف أخرى في الانتخابات، فينبغي عدم توقع حدوث أي تغيير في توجهات الناخبين وسلوكياتهم.

كانت الانتخابات المحلية لعام 2014 في تركيا بمثابة حدث تاريخي بتداعياتها التي فاقت الانتخابات البلدية، حيث كان التصويت شبيهًا بالتصويت في الانتخابات العامة، وعاد بالفائدة مباشرة على الجولة الأولى من انتخابات الرئاسة في شهر أغسطس 2014. فلم يحدث أبدًا في تاريخ تركيا الحديث موسم انتخابات مفعم بالتوترات والحملات العدوانية كما حدث في هذه الانتخابات. وعادة، يؤدي الهيكل الإداري المركزي المبالغ فيه في البلاد إلى عدم الاهتمام بالانتخابات المحلية، والتي تعود بالفائدة أساسًا على الانتخابات البرلمانية. على هذا النحو، فإن السباقات المحلية تظهر الميول السياسية للناخبين. في العقود الأخيرة، كان هناك اثنان على الأقل من الانتخابات المحلية التي كانت بمثابة مرآة لمسار البلاد: فقد أشارت نتائج انتخابات عام 1989 إلى أن حزب الوطن الأم، الذي تولى مقاليد الحكم

رؤية تركية
2014 - 12
55 - 37

لمدة ست سنوات، قد بدأ يخسر بعض التأييد الشعبي. في المقابل فإن الانتخابات المحلية لعام 1994، أشارت إلى أن حزب الرفاه يمكن أن يحظى بدعم عدد أكبر من الناخبين. وكما أوضحت الانتخابات المحلية، خسر حزب الوطن الأم السلطة في عام 1991 وأصبح حزب الرفاه شريكًا له في ائتلاف، بعد الانتخابات البرلمانية عام 1995 [1].

على الرغم من هذه السوابق التاريخية، فقد كانت للانتخابات المحلية لعام 2014 أهمية كبرى، وظهرت سلسلة من العوامل المترابطة. وكان من بين الأسباب الرئيسة وراء اهتمام المراقبين بنتائج هذه الانتخابات قربُها من السباق الرئاسي في أغسطس، وكذلك الانتخابات البرلمانية المقرر إجراؤها في منتصف عام 2015. وبما أن السباقات القادمة سيكون لها تأثير كبير في المستقبل السياسي لرئيسها الجديد رجب طيب أردوغان، وعلى خارطة طريق تركيا، فقد حظيت الانتخابات المحلية باهتمام غير عادي من المحللين السياسيين ومن السياسيين أنفسهم.

قُبيل الانتخابات المحلية، كان هناك شعور عام أن رئيس الوزراء آنذاك سيقوم بمحاولة طال انتظارها لتولي رئاسة الجمهورية إذا كسر حزبه حاجز الـ40 في المئة، وكان من المتوقع أن الإخفاق في تحقيق هذا المستوى من النجاح يعرض هذه الخطط للخطر. وبالنظر إلى الانتصار الساحق لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية عام 2011 (حيث فاز الحزب بـ50٪ من الأصوات)، أشارت استطلاعات الرأي المختلفة التي

وثقت استمرار شعبيته القوية بين الناخبين إلى أن أردوغان سيصبح الرئيس المقبل للبلاد إذا شارك في سباق انتخابات أغسطس 2014 [2].

في الحقيقة، كانت الانتخابات الرئاسية ومسألة ترشح أردوغان على رأس الأجندات السياسية لبعض الدول. وكان أحد أبرز الأسباب وراء هذا الاهتمام هو رغبة أردوغان في منح الرئاسة صلاحيات أوسع، وجعلها قوة سياسية أكبر، وإدخال النظام الرئاسي إلى تركيا. في أعقاب أزمة عام 2007 مع المؤسسة العلمانية، حول ترشيح وزير الخارجية، آنذاك، عبد الله غول لمنصب الرئاسة- قامت حكومة حزب العدالة

والتنمية (التي كانت تسيطر على ما يكفي من المقاعد في البرلمان للتصويت لصالح الرئيس المقبل) بإجراء استفتاء حول تعديلات دستورية بشأن قوانين انتخابية لجعل الانتخابات الرئاسية بالاقتراع المباشر من جانب الشعب . جرى الاستفتاء الدستوري حول انتخاب الشعب للرئيس مباشرة، والسماح للرئيس بتولي الرئاسة لولايتين، كلّ منها خمس سنوات. وأثارت الموافقة على التعديلات المقترحة النقاش العام حول التغييرات المحتملة، بما في ذلك تأثير الرئيس في العملية السياسية، وما سينتج عن الانتخابات الرئاسية المباشرة. وبالنظر إلى أن رئيس الجمهورية المنتخب بعد إعادة انتخابه لخمس سنوات أخرى، سيكون له حتماً تأثير سياسي أكبر من رؤساء الدولة السابقين الذين انتخبهم البرلمان لمدة سبع سنوات، دعا حزب العدالة والتنمية الحاكم إلى توسيع الولاية الدستورية للرئيس. وتماشيًا مع هذا التفكير، اقترح الحزب رسميًّا بأن يحل النظام الرئاسي محل النظام البرلماني من خلال النقاش مع الأحزاب كافة بشأن صياغة دستور جديد بين عامي 2011 و2011[4] . ثم أعلن رئيس الوزراء أردوغان، بصفته رئيس حزب العدالة والتنمية، أنه على استعداد للتسوية بشأن النظام شبه الرئاسي أو الرئاسة الحزبية إذا كانت أحزاب المعارضة مستعدة للتعاون مع الحزب الحاكم بشأن قضايا أخرى[5] . احتجت المعارضة مدعية أن أردوغان يسعى إلى تحويل النظام السياسي وفقًا لمصالحه الشخصية كرئيس مستقبلي، ورفضت التفاوض بشأن هذه المسألة[6] .

ومع غياب اتفاق بين حزب العدالة والتنمية والمعارضة بشأن التغييرات المقترحة على الولاية الدستورية للرئيس، حذر عدد من الشخصيات العامة، بما في ذلك رئيس البرلمان جميل تشيتشك، من أن الترتيبات المؤسسية الحالية تمهد الطريق لمواجهات مستقبلية بين الرؤساء ورئيس الوزراء، على السلطة السياسية وستكون العملية السياسية عرضة لأزمات متكررة[7] . لكن على الرغم من هذه التحذيرات، استمرت الانقسامات، فدعا حزب العدالة والتنمية إلى وجود رئاسة قوية بعلاقات مع الأحزاب، وعارضت أحزاب المعارضة بشدة كل جهود الإصلاح لإبعاد أردوغان عن بسط نفوذه على العملية

السياسية. وعلى افتراض أن رئيس الوزراء آنذاك سيصر على توسيع سلطته إذا تم انتخابه رئيسًا، فإن المعارضة مجتمعة ركزت اهتمامها على منع تولي أردوغان الرئاسة.

ومن المؤكد أن الجهود التى مبذولة للحد من شعبية رئيس الوزراء آنذاك وفي إثنائه عن تولي الرئاسة بدت منذ الانتخابات البرلمانية عام 2011. وقد كانت احتجاجات غازي بارك [8] نقطة فارقة، حيث كان التركيز على أردوغان، ورأى المحللون السياسيون أنها محاولة لعرقلة وصول أردوغان إلى مقعد الرئاسة [9]. وبعد ستة أشهر، التفت

هدفت سلسلة من العمليات منذ 17 ديسمبر إلى التشكيك في أجندة حزب العدالة والتنمية التي تبناها على مدار عقد من الزمن، والملتزمة بمحاربة الفساد والفقر، وحشدت الدعم من الجماعات المناهضة للحكومة التي تسعى للاستفادة من احتجاجات غازي بارك

الأحزاب السياسية نحو الانتخابات المحلية، وشنت حركة كولن حملة شرسة ضد رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان وحكومته، وسعت إلى إملاء شروطها على القيادة السياسية. من المستغرب أن الحملة المناهضة العدوانية للحكومة، والتي هيمنت على النقاش العام بين أحداث 17 ديسمبر 2013، والانتخابات المحلية في 30 مارس عام 2014، ادعت بأن أردوغان وحكومته متورطين في قضايا فساد على نطاق واسع. وقامت مصادر مجهولة بنشر لقطات فيديو على وسائل الإعلام الاجتماعية لإثبات تورط الحكومة في قضايا فساد والكسب غير المشروع. وسعت حملة التشويه إلى اظهار رئيس الوزراء أردوغان على أنه فاسد، وسياسي سلطوي لم يعد قادرًا على مواجهة السخط واسع النطاق.

هدفت سلسلة من العمليات منذ 17 ديسمبر إلى التشكيك في أجندة حزب العدالة والتنمية التي تبناها على مدار عقد من الزمن، والملتزمة بمحاربة الفساد والفقر، وحشدت الدعم من الجماعات المناهضة للحكومة التي تسعى للاستفادة من احتجاجات غازي بارك [10].

أوضحت تصريحات مؤيدي الحملة المناهضة للحكومة إلى أنهم حاولوا الربط بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب يمين الوسط الفاسدة في الماضي من أجل تشويه سمعة الحكومة. وأشار توقيت الحملات إلى تورط حركة كولن باعتبارها القوة الدافعة (أي مباشرة بعد الخلاف العلني بين الحكومة والحركة حول خطط إغلاق المدارس الإعدادية التابعة للحركة، والمصدر الحيوي لإيراداتها)، وكذلك التصريحات العلنية المتكررة من مؤسسة الصحفيين والكتاب التابعة للحركة (GYV)، والتي يتولى فتح الله كولن شخصيًا منصب الرئيس الفخري لها [11]. لذا في ضوء تورط حركة كولن العلني في القضية، أشارت وسائل الإعلام التركية والدولية على حد سواء إلى عملية 17 ديسمبر على أنها مجرد صراع على السلطة بين الجماعة والحكومة في البلاد. وفي الوقت نفسه، قلّلت وكالات الأنباء التابعة لحركة كولن من أهمية الحملة، مدعية أنها مسألة

فساد، في محاولة لإبعاد مؤيدي حزب العدالة والتنمية عن القيادة السياسية. وبالمثل، أشارت الخطابات العامة لفتح الله كولن إلى أن جماعته استهدفت في المقام الأول رئيس الوزراء وليس حزبه. وكان الهدف الرئيس؛ هو خلق الظروف اللازمة لتوجيه ضربة إلى أردوغان في الانتخابات المحلية وحرمانه من الزخم السياسي اللازم للفوز بالسباق الرئاسي في أغسطس عام 2014.

لكن على نقيض ما توقعه تحالف هذه القوى المعادية لأردوغان خارج البرلمان، صوتت الأغلبية في الانتخابات المحلية لصالح رئيس الوزراء أردوغان آنذاك وحكومته ومنحتهم الثقة. عمومًا، كان هناك عدد من العوامل من بينها الانقسامات المحلية وعدم وجود عتبة انتخابية، تسببت في أداء حزب العدالة والتنمية الأقل حظًا في الانتخابات المحلية عن الانتخابات الأخرى؛ فقد فاز الحزب بـ42 في المئة و38.8 في المئة من الأصوات في الانتخابات المحلية عامي 2004 و2009، على التوالي، وهيمن على الانتخابات البرلمانية عقب هذه السباقات 47 في المئة في 2007 و50 في المئة في عام 2011. على هذا النحو، فإن الفوز الساحق للحزب الحاكم في الانتخابات، للمفارقة، جعل لأردوغان اليد العليا قبيل الانتخابات الرئاسية ما أهلته لأن يصل لسدة السلطة بعد ذلك.

في هذا الصدد، يبدو أن حزب العدالة والتنمية كان المستفيد الرئيس؛ حيث إن الناخبين أدركوا أن الانتخابات المحلية جزء من الصراع السياسي على الصعيد الوطني. وبالمثل، فإن زيادة التركيز على الصورة الكبيرة، جعل العديد من أنصار حزب العدالة والتنمية يتغاضون عن خلافاتهم مع مرشحي الحزب في دوائرهم وحفزتهم على دعم الأجندة السياسية للحكومة. وبعبارة أخرى، فإن أنصار حزب العدالة والتنمية صوتوا عمليًّا لرئيس الوزراء بدلًا من مرشحيهم المحليين.

خريطة نتائج الانتخابات

في الانتخابات المحلية لعام 2014، فاز حزب العدالة والتنمية الحاكم (AKP) بنسبة 43.13 في المئة من الأصوات، وحصل حزب المعارضة الرئيس، حزب الشعب الجمهوري (CHP) على 26.45 في المئة. بينما حصل حزب الحركة القومية على 17.76 في المئة، والحركة السياسية الكردية ممثلة في حزب السلام والديمقراطية (BDP) والحزب الديمقراطي الشعبي (HDP)، على 6.19 في المئة من الأصوات [12]. ومن بين أكبر 30 بلدية في البلاد، التي يشكل سكانها 77 في المئة من الناخبين، فاز حزب العدالة والتنمية الحاكم بـ18 مقاطعة في حين فاز حزب الشعب الجمهوري بستة سباقات أخرى. وفاز حزب الحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية بثلاث بلديات. وبالمثل، فاز حزب العدالة والتنمية بـ30 من أصل 51 من البلديات المتبقية، وتميّز بفارق كبير على حزب الشعب الجمهوري (سبع بلديات)، وحزب السلام والديمقراطية (سبع بلديات) وحزب الحركة القومية (خمس بلديات).

وعلى مستوى المراكز، فاز الحزب الحاكم بـ670 من 970 من سباقات البلدية.

ومن الملاحظ أن نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية 2014 كانت مرتفعة للغاية. فعلى الرغم من أن نسبة مشاركة الناخبين في تركيا تقليديًّا أعلى من المتوسط الدولي، فقد كانت هناك زيادة مطردة في مشاركة المواطنين في الانتخابات منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007. وبينما ظل إقبال الناخبين 76.4 في المئة و74.1 في المئة في الانتخابات البرلمانية عام 2002 والانتخابات المحلية عام 2004 على التوالي، كانت نسبة المشاركة أكثر من 80 في المئة على مدى السنوات السبع الماضية. في حين شارك 81.6 في المئة من جميع الناخبين في الانتخابات البرلمانية عام 2007، ارتفع العدد إلى 83.2 في المئة في عام 2009، و87 في المئة في 2011 و89.4 في الانتخابات المحلية الأخيرة [13]. تشير هذه الأرقام إلى أن الصراع على السلطة الدائر بين الحكومة المنتخبة والمؤسسة البيروقراطية منذ عام 2007 قد تجاوز حدود النخبة، وحشد جماهير كبيرة. ونتيجة لذلك، أصبحت القواعد الشعبية لكل من حزب العدالة والتنمية الحاكم وأحزاب المعارضة تشارك بنشاط في صراع سياسي أوسع.

ومن النتائج الرئيسة للانتخابات المحلية 2014 استمرار الاتجاه الذي يفضل الأحزاب السياسية الكبيرة على منافسيهم من الأحزاب الأخرى. في الانتخابات البرلمانية عام 2002، عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، حُرم 32 في المئة من الناخبين من التمثيل البرلماني؛ حيث أخفقت أحزابهم في تخطي عتبة الـ10 في المئة اللازمة لدخول البرلمان. منذ ذلك الحين،

شهدت السباقات الثلاثة المحلية واثنان من الانتخابات البرلمانية انخفاضًا مطردًا في أعداد الناخبين الذين لم يتم تمثيلهم. فبينما فازت أحزاب سياسية لم يكن لها أي مقاعد في البرلمان بـ24 في المئة من الأصوات في عام 2004، انخفضت حصتها إلى 13 في المئة في عام 2007، ثم ارتفعت 3 نقاط ووصلت إلى 16 في المئة في الانتخابات المحلية عام 2009. وفي عام 2011 و 2014، بلغت نسبة الناخبين الذين اختاروا حركات أخرى غير الأحزاب الرئيسة الأربعة إلى مجرد 5 في المئة [14]. يكشف هذا التحليل على المدى الطويل، عن أن الأحزاب السياسية الأربعة الممثلة حاليًا في البرلمان عززت ناخبيها على حساب منافسيهم. وبالمثل، توضح البيانات أن الأحزاب الأربعة قد نجحت في تمثيل مطالب الغالبية العظمى من السكان.

وعلاوة على ذلك، أوضحت الانتخابات المحلية الأخيرة أن المشهد السياسي في البلاد ظل دون تغيير إلى حد كبير منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007. كما أظهرت نتائج الانتخابات أن أحزاب المعارضة تتمتع بشعبية فقط في أجزاء معينة من البلاد، في حين يبدو حزب العدالة والتنمية الحاكم الحزب السياسي الوحيد الذي يروق للجميع ويحظى بشعبية في كل مكان. يشير التوزيع الجغرافي لأصوات الناخبين إلى أن حزب الشعب الجمهوري اعتمد بشكل كبير على ناخبي إسطنبول، وتراقيا، والساحل الغربي. وفي الوقت نفسه، أسهمت مناطق الشواطئ الجنوبية وغرب الأناضول، ووسط الأناضول والشمال الغربي، في نجاح حزب الحركة القومية. أما القاعدة الانتخابية لحزب السلام والديمقراطية، على النقيض، فتوجد حصريًا في المناطق ذات الغالبية الكردية في الشرق والجنوب الشرقي [15]. وبعبارة أخرى، تشير هذه الأرقام إلى أن الأحزاب المعارضة لا تستطيع منافسة حزب العدالة والتنمية على المستوى الوطني. وفي الوقت الذي ينافس فيه الحزب الحاكم حزب الشعب الجمهوري على محافظات بحر إيجه وتراقيا، فإنه ينافس حزب الحركة القومية في جنوب الأناضول. أما في الجنوب الشرقي، فحسمت السباقات المحلية بين حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية. التوزيع الجغرافي للأصوات، على هذا النحو، جعل الحزب الحاكم في موقف فريد وأظهر أنه يتمتع بشعبية في الاقاليم كافة. وبعبارة أخرى، تم استبدال السياسة القومية بالأقليات الحزبية مع التركيز على الاختلافات العرقية والطائفية والمخاوف بشأن العلمانية [16].

أظهرت نتائج الانتخابات أن أحزاب المعارضة تتمتع بشعبية فقط في أجزاء معينة من البلاد، في حين يبدو حزب العدالة والتنمية الحاكم الحزب السياسي الوحيد الذي يروق للجميع ويحظى بشعبية في كل مكان

إذا أمعنا النظر في توزيع أصوات حزب الشعب الجمهوري، والذي يعد بمثابة حزب المعارضة الرئيس في البلاد من حيث كونه

يحتل المركز الثاني في الانتخابات الشعبية، فسيتضح أن الحزب حصل على أقل من 10 في المئة من الأصوات في ثلث البلاد وأقل من 20 في المئة في ربع المحافظات. وبينما يشكل سكان إسطنبول 27 في المئة من إجمالي أصوات حزب الشعب الجمهوري، فقد انخفضت شعبية حزب المعارضة الرئيس في وسط الأناضول ومنطقة الجنوب الشرقي ووصلت إلى 1.2 في المئة و 2.3 في المئة على التوالي [17]. وأخيرًا، فاز حزب الشعب الجمهوري بـ13 من أصل 81 بلدية في جميع أنحاء البلاد. وفي المقابل فاز حزب العدالة والتنمية بأكثر من 40 في المئة من الأصوات في نحو 70 في المئة من جميع الدوائر الانتخابية، في حين أنه كان قد حصل على أكثر من 20 في المئة من الأصوات في 27 في المئة من السباقات الأخرى. ولم يُخفق الحزب الحاكم في تخطي عتبة الـ10 في المئة إلا في ثلاث مناطق فقط في البلاد. كما كان من النتائج الأخرى المثيرة للاهتمام للانتخابات المحلية عام 2014 أن حزب العدالة والتنمية لم يحظ بشعبية في جميع أنحاء البلاد وحسب، بل حصل أيضًا على حصة من الأصوات مماثلة لحصص منافسيه في أرجاء البلاد كافة. على سبيل المثال، اختار 19.6 في المئة من جميع الناخبين في إسطنبول –التي يشكل سكانها ما يقرب من 19 في المئة من سكان البلاد– الحزب الحاكم في الانتخابات المحلية. وعلى طول سواحل البحر الأبيض المتوسط، حيث تنحرف نتائج الانتخابات المحلية أكثر من أي مكان آخر في البلاد، حصل حزب العدالة والتنمية على

تمتع حزب العدالة والتنمية تقريبًا بشعبية في مختلف الدوائر الانتخابية في حين أن كل من منافسيه حصل على دعم غير متناسب في معاقله

10.3 في المئة من الأصوات في منطقة يقيم فيها 12.6 في المئة من جميع الناخبين [18].

ينطبق الفرق بين حزب العدالة والتنمية وأحزاب المعارضة من حيث التوزيع الجغرافي لأصواتهم أيضًا على العوامل الديموغرافية. وفقًا لدراسة أجرتها شركة كوندا KONDA لاستطلاع الآراء الأخيرة، يتمتع الحزب الحاكم بدعم متساو تقريبًا من أربع مجموعات من محافظات مصنفة وفقًا لتعداد سكانها. وفي حين كان أداء حزب الشعب الجمهوري أفضل بكثير في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، تلقى حزب السلام والديمقراطية دعمًا أكبر في المحافظات ذات الكثافة المنخفضة. وفي الوقت نفسه، فإن التوزيع الجغرافي لأصوات حزب الحركة القومية يشبه توزيع أصوات حزب العدالة والتنمية إذا ما أبعدنا المدينتين الأكثر اكتظاظًا بالسكان من المعادلة. في هذا السياق، ظل أداء الحزب الحاكم في مأمن من الجغرافيا والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والكثافة السكانية في الانتخابات المحلية الأخيرة. وبعبارة أخرى، تمتع حزب العدالة والتنمية

الأحزاب السياسية	الانتخابات العامة لعام 2007	الانتخابات المحلية لعام 2009	الانتخابات العامة لعام 2011	الانتخابات المحلية لعام 2011
حزب العدالة والتنمية	46.58	38.8	49.83	45.6
حزب الشعب الجمهوري	20.87	23.1	25.98	27.8
حزب الحركة القومية	14.27	16.1	13.01	15.2
حزب السلام والديمقراطية، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الديمقراطية الشعبية	5.23	5.7	6.57	6.1
أحزاب وحركات أخرى	13.20	16.3	4.61	5.3

ملاحظة4: هذا الجدول مبني على أساس النتائج الرسمية التي أعلنها المجلس الأعلى للانتخابات في تركيا (YSK)

تقريبًا بشعبية في مختلف الدوائر الانتخابية في حين أن كل من منافسيه حصل على دعم غير متناسب في معاقله [19].

وثمة جانب آخر مهم من جوانب نتائج الانتخابات المحلية المتعلقة بتوازن القوى المستمر بين الحزب الحاكم والمعارضة. تمشيًا مع ثلاثة انتخابات سابقة، عززت انتخابات 30 مارس إحساس المعارضة بعدم التمكين، وأوضحت عدم وجود تهديد جاد لحزب العدالة والتنمية بشأن خسارة السلطة. وعلاوة على ذلك، ظل توزيع الأصوات إلى حد كبير بين أحزاب المعارضة كما هو.

الصورة التي كشفتها الانتخابات المحلية

بالإضافة إلى التقييم التفصيلي لنتائج الانتخابات المحلية، فمن الضروري إلقاء الضوء على التداعيات المترتبة على الأجندة السياسية للبلاد. يعد استمرار الانقسامات الحزبية منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007، إلى جانب ظهور سياسة الأقليات الحزبية فضلًا عن عدم تغير ميزان القوى بين حزب العدالة والتنمية الحاكم وأحزاب

المعارضة، تحديًا كبيرًا أمام السياسة التركية ومختلف الأحزاب السياسية العاملة ضمن النظام السياسي بالبلاد. بوضوح، إخفاق المعارضة في تطوير برنامج سياسي يلبي المطالب الوطنية كان له عواقب خطيرة بما في ذلك تآكل الأرضية المشتركة بين الطرفين، وصعوبة حل المشكلات المزمنة. وحقيقة أن أحزاب المعارضة تعتمد على حفنة من المعاقل المعزولة جغرافيًّا- أدت حتمًا إلى اللامبالاة تجاه مشكلات الفئات الاجتماعية خارج نطاق نفوذها، الأمر الذي جعل حزب العدالة والتنمية، الحزب السياسي الوحيد الذي يحظى بشعبية في أرجاء البلاد كافة ، كما أصبح الحزب الوحيد الذي يحاول ويبذل جهودًا شاملة لمعالجة القضايا الملحة. ومن الأمثلة على ذلك عدم استعداد المعارضة لتقديم دعمها لعملية السلام الكردية [20]، والمشكلات اللاحقة مع المبادرات التي أطلقها حزب العدالة والتنمية في محاولة إيجاد حل سلمي للمسألة الكردية في البلاد. وبالمثل، حاولت الأحزاب السياسية الأربعة في البرلمان صياغة دستور جديد ولكن بدون جدوى، وتم حل اللجنة البرلمانية التي تم تشكيلها من الأحزاب كافة بشأن هذه المسألة.

توازن القوى المستمر بين الحزب الحاكم والمعارضة، إلى جانب عدم وجود حوافز لتشجيع الحوار بين الأطراف السياسية المختلفة، أدى فعليًّا إلى أن جزءًا من المجتمع التركي أصبح لا يثق بالعملية السياسية، وسعى بدلًا من ذلك إلى إيجاد حلول خارج البرلمان. كما أن إخفاق القنوات السياسية الشرعية في معالجة المشكلات، وانعدام الأمل لدى المعارضين بشأن النجاح في الانتخابات المقبلة أبعدا بشكل جماعي أجزاء مختلفة من المجتمع عن العملية السياسية وأديا إلى توترات سياسية ظهرت من خلال أشكال غير تقليدية من المعارضة [21].

سلوك الناخبين والتوقعات المستقبلية

تشير بعض التقييمات التي تشملها هذه الدراسة إلى المشكلة الأساسية في السياسة التركية. ببساطة، من الممكن وصف هذه الظاهرة بأنها توازن ثابت بين الحزب الحاكم والمعارضة. لكن السؤال الرئيس الذي تحتاج تركيا إلى معالجته، هو لماذا أسفرت الانتخابات المحلية لعام 2014 عن النتائج التي سبق ذكرها، رغم التطورات والجهود التي بذلت ضد حزب العدالة والتنمية وكانت لصالح المعارضة.

يؤكد المحللون السياسيون أهمية معظم التطورات المعاصرة والاستقطاب السياسي وأداء القادة في تقييمهم لهذه الظاهرة. لكن الوضع الراهن بحاجة إلى تحليل أعمق، فقد استمرت هذه التوجهات لمدة سبع سنوات. فمنذ عام 2007 فصاعدًا، شهدت البلاد تحولًا جذريًّا في السياسة والمجتمع والثقافة والاقتصاد. في أثناء هذه التغيرات السريعة، تم إعادة تعريف الوسط السياسي كليًّا تقريبًا كمسؤولين منتخبين لهم اليد العليا على الجيش والقضاء من حيث السلطة السياسية. وفي الوقت نفسه، اتخذت الحكومة التركية الخطوات اللازمة لضمان حرية التعبير عن

كان لأجندة بناء الأمة -التي تتبناها النخب الكمالية بالتركيز على العلمانية والقومية- تأثير هائل في الخريطة الانتخابية في البلاد. على مر تاريخ الجمهورية، لعبت المشاعر دورها في مشروع بناء الأمة: إمّا لصالحه أو اعتراضًا عليه

الهويات السياسية، وأحرزت تقدمًا كبيرًا نحو التوصل إلى حل سلمي لمظالم الماضي. لكن على الرغم من هذه التحولات الكبرى، ظلت تفضيلات الأحزاب كما هي تقريبًا على مدى السنوات.

وبالمثل، جاءت عدة تطورات مفاجئة وقعت خلال الفترة التي تسبق الانتخابات المحلية عام 2014 في تركيا، ضد حزب العدالة والتنمية الحاكم وكانت لصالح أحزاب المعارضة. مع اقتراب الانتخابات، كانت البلاد تعاني من عواقب الحرب الأهلية السورية. أيضًا اندلعت احتجاجات غازي بارك وعمت المظاهرات الشوارع، وهددت الاستقرار للمرة الأولى منذ أواخر السبعينيات. ومما زاد الطين بلة، أن حكومة حزب العدالة والتنمية كان عليها محاربة الحملات المغرضة القوية التي تتهمها بالفساد، والتي ظهرت من خلال حملات الشرطة في 17 ديسمبر عام 2013، وكذلك تهم الاستبداد التي خلقت جبهة موحدة ضد الحزب الحاكم. على الرغم من هذه التطورات التاريخية، أظهرت نتائج الانتخابات المحلية أن حزب العدالة والتنمية ظل إلى حد كبير يتمتع بشعبية، وجعل من الصعب على المراقبين رؤية أي انتصار للمعارضة. وبعبارة أخرى، تصرف أنصار كل من الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة كما لو أن البلاد لم تشهد أي حدث في غضون الأشهر القليلة الماضية.

في ضوء نتائج الانتخابات الأخيرة في تركيا، من الضروري طرح هذا السؤال: على الرغم من هذه التطورات الرئيسة، لماذا لم تتغير الخريطة الانتخابية وتفضيلات الناخبين؟ تشير الدراسات حول السلوك الانتخابي في تركيا إلى أن 70-75 في المئة من السكان يميلون إلى التصويت وفقًا لتفضيلاتهم السياسية والأيديولوجية، في حين أن الناخبين الباقين يختارون بين الأحزاب السياسية على أساس الاحتياجات والتوقعات اليومية [22]. وبعبارة أخرى، فإن الغالبية العظمى من الناخبين تتكون من المؤيدين المخلصين لأحزابهم، في حين أن ربع الناخبين يتأرجحون ويغيرون انتماءاتهم [23]. لقد خلقت الأرقام، التي تضمن الاستقرار السياسي في البلاد، أمرًا واقعًا مرنًا للغاية.

كان لتأثير سياسات الهوية في سلوك الناخبين أهمية كبرى في ظهور عدد هائل من الناخبين الذين لديهم أولويات سياسية وأيديولوجية، وسياسات هوية، الأمر الذي حفز الناخبين باعتبارهم أفرادًا على غض الطرف عن التطورات الراهنة، واتخذوا قراراتهم على أساس السياق التاريخي. وظهر الدين والعرق على أنهما دينامية مهمّة في ظل الظروف التي تعرضت فيها هذه الهوية لهجمات عديدة من النخب الجمهورية، التي سعت إلى فرض تحول ثقافي على السكان.

على هذا النحو، ظل إصرار المعارضة على السياسات العلمانية، وأثارت المخاوف من الهوية الدينية، كما أن تركيزها على القومية التركية عزز تأثير الهوية العرقية في الناخبين.

في هذا الصدد، فإن الفارق بين الناخبين يمثل دعم أو مناهضة مشروع بناء الدولة الكمالية. ويوضح هذا الانقسام عدم وجود تغييرات كبيرة في خريطة البلاد الانتخابية منذ الانتخابات البرلمانية عام 2007، إلى جانب إخفاق أحزاب المعارضة في التمتع بشعبية.

كذلك كان لأجندة بناء الأمة –التي تتبناها النخب الكمالية بالتركيز على العلمانية والقومية– تأثير هائل في الخريطة الانتخابية في البلاد. على مر تاريخ الجمهورية، لعبت المشاعر دورها في مشروع بناء الأمة: إمّا لصالحه أو اعتراضًا عليه. وقسمت هذه التوجهات السكان إلى أربع كتل رئيسة من الناخبين على أساس المواقف المتنافسة تجاه العلمانية والقومية.

وبينما اتجه أعضاء هذه الدوائر الأربع إلى توزيع أنفسهم على أحزاب مختلفة، والاتحاد وراء آخرين في فترات مختلفة، ظلت العلمانية والقومية المحددات الرئيسة للسلوك الانتخابي في تركيا. كذلك بقي التناقض بين سياسة اليمين واليسار، والذي كثيرًا ما استخدمه المحللون حتى أعوام الألفية الثالثة، ضمن السياق الأوسع للمشاعر الشعبية تجاه العلمانية. خلال العقود الأولى من الديمقراطية المتعددة الأحزاب في تركيا، حشدت الأحزاب اليمينية الدينية الأتراك والأكراد، في حين احتشد أفراد المجتمعات العلمانية وراء الأحزاب اليسارية. وخلال السبعينيات، ومرة أخرى في التسعينيات،

ظهر بحث عن نوع جديد من السياسة في خضم التحول الاجتماعي الجذري الذي نوّع الهويات الاجتماعية في إطار أحزاب سياسية جديدة، كرد فعل شعبي ضد العلمانية والقومية أودفاعًا عنها. في المقابل، شهد العقد الماضي دمج هذه التيارات الأربعة الرئيسة في السياسة تحت راية أربعة أحزاب سياسية متنافسة.

في هذا السياق، فإن أولئك الذين تعلقت مخاوفهم الأساسية بالعلمانية اختاروا إما حزب العدالة والتنمية أو حزب الشعب الجمهوري. أمّا الذين لديهم مشاعر قوية تجاه القومية والهويات العرقية فانقسموا بين حزب الحركة القومية وحزب السلام والديمقراطية. على هذا النحو، فإن شعبية كل جبهة بين السكان وقدرة كل حزب سياسي على تمثيل هذه المشاعر في السياسة الوطنية حدد إطار الخريطة الانتخابية الحالية في تركيا. وبعبارة أخرى، يبدو أن الجاذبية الشعبية للهويات العرقية والدينية المتنافسة حددت إمكانات الأحزاب السياسية في البلاد. فبينما يتمتع حزب العدالة والتنمية بشعبية في جميع أرجاء البلاد بسبب قدرته على جذب الأتراك المتدينين والأكراد، يركز حزب الشعب الجمهوري على العلمانية، ويرتكز حزب الحركة القومية على القومية التركية، ويمتلك حزب السلام والديمقراطية القدرة على الوصول إلى الأكراد العلمانيين [24].

في هذا السياق، اعتمد حزب السلام واليمقراطية أساسًا على مناطق شرق الأناضول والجنوب الشرقي، حيث يشكل الأكراد غالبية السكان المحليين هناك،

على مدار ربع القرن الماضي، شهدت السياسة التركية تحوّلًا كبيرًا من ناحية المشاركة الواسعة للمحافظين المتدينين والأكراد

بالإضافة إلى بعض المناطق الحضرية في الغرب التي تقطنها جاليات كبيرة من المهاجرين الأكراد. أما حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية، في المقابل، فتنافسا على منطقة بحر إيجه والمناطق الساحلية على البحر الأبيض المتوسط، حيث تم حشد الناخبين ردًّا على الحركات المناهضة للمؤسسة، بما في ذلك الحركة الإسلامية والحركة السياسية الكردية من التسعينيات فصاعدًا [25].

على مدار ربع القرن الماضي، شهدت السياسة التركية تحوّلًا كبيرًا من ناحية المشاركة الواسعة للمحافظين المتدينين والأكراد. حاليًّا، يحافظ حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية على مراكزهما بوصفهما الممثلين الأساسيين لهذه المطالب الشعبية- التي واجهت معارضة قوية حتى الأعوام الأولى من الألفية الثالثة في السياسة البرلمانية. وبالحديث عن القوميين والعلمانيين الأتراك الذين يتبنون المشروع الكمالي وبناء الأمة بنفسها، فإن حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية يستمران في مقاومة الاتجاه الآخر الذي يبدو

لا رجعة فيه. وباعتبار أن سياسة المقاومة (مقاومة المشروع الكمالي) تتمتع بدعم نحو 40 في المئة من السكان، اعتقدت أحزاب المعارضة أنها قادرة على التأهل للحصول على عدد أكبر من المقاعد في البرلمان التركي بعد الانتخابات العامة، رغم أن هذا المستوى من الدعم لا يرقى إلى منحهم الفرصة لحكم البلاد. في المقابل، فإن ما يقرب من 60 في المئة من الناس يصوتون دائمًا للأحزاب السياسية التي لا تدعم مشروع بناء الدولة الكمالية. أولئك المنبوذون في الماضي والذين يطالبون بالمساواة مع المواطنين المفضلين للجمهورية- يحتشدون وراء حزب العدالة والتنمية وحزب السلام والديمقراطية. في ظل التوزيع الحالي للأصوات، ومقاومة المعارضة المستمرة ضد القوى الطرفية، يظل النقاش السياسي مركزًا على سياسات الهوية، ومن ثَمّ فهو بعيد إلى حد كبير عن التطورات المعاصرة.

على هذا النحو، لم يطرأ أي تغيير على الخريطة السياسية للبلاد التي ظهرت مع الانتخابات البرلمانية في عام 2007. ومن شأن أي دراسة مقارنة للانتخابات البرلمانية في عامي 2007 و 2011، وكذلك الانتخابات المحلية في عام 2009 و -2014 أن تمدنا بأدلة كثيرة؛ فقد ظل توزيع الأصوات من دون تغيير مع وجود استثناءات قليلة [26]. وفي ضوء البيانات التجريبية، من الصحيح القول إن الانتخابات المقبلة سوف تسفر عن نتائج مماثلة في غياب التحول عن مشروع بناء الدولة الكمالية في تركيا، ومن ثَمّ تغير طبيعة النقاش السياسي. لكن الجانب السلبي من الوضع الراهن -بطبيعة الحال- سيكوّن توترات سياسية واستقطابًا وأحزابًا معارضة تفقد الثقة تدريجيًّا في العملية السياسية بسبب عدم قدرتها على الفوز في الانتخابات.

وبينما يبدو من الممكن تغيير الخريطة الانتخابية في البلاد، إلا أن الأمر بيد حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية- أكثر من كونه بيد حزب العدالة والتنمية أو حزب السلام والديمقراطية. فمن خلال تركيز الحزبين جهودهما على العلمانية والقومية، يجعلان هذه القضايا تحدد سلوك الناخبين. وبالمثل، فإن استمرار مظاهر المشروع الكمالي في تركيا على الرغم من الجهود العديدة تجاه الديمقراطية من قبل الحكومة على مدى العقد الماضي- نابعة من حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية اللذين يريان أن المطالب الإسلامية والكردية تعد تهديدًا للجمهورية. ومن خلال السعي للاستفادة من الأصوات الرجعية في وجه الإصلاحات، من المفارقة أن هذه الأحزاب السياسية تجعل الهويات العرقية والدينية نقطة محورية في السياسة البرلمانية. وعلى الرغم من أن رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال قيلتشدار أوغلو تمكن من إعادة النظر جزئيًّا في القناعات التقليدية للحزب حول سياسات الهوية منذ صعوده إلى السلطة في عام 2010، إلا أن حزب المعارضة الرئيس استمر في تغذية المخاوف بين قاعدة الناخبين تجاه الإسلاميين وغيرهم.

السبب الأساسي لنجاح حزب العدالة والتنمية الساحق على الرغم من المشكلات التي واجهها، وإخفاق أحزاب المعارضة في الاستفادة من هذه مشكلات- هو هيمنة الهويات العرقية والدينية على السياسة القومية

في حين أن حزب الشعب الجمهوري وحزب الحركة القومية يضمنان ولاء قاعدة كبيرة من الناخبين تكفيهم كي يظلوا جزءًا من المشهد السياسي في البلاد، إلا أن تركيزهم على العلمانية والقومية يجعل من المستحيل عليهم الوصول إلى كتل الناخبين الجدد، و تحسين أدائهم الانتخابي. حاليًّا، قيادة حزب الحركة القومية؛ مثل حزب الشعب الجمهوري تحت زعامة رئيس الحزب السابق دنيز بايكال- تبدو راضية عن الوضع الراهن، وتستمر في إعطاء الأولوية لمشروع بناء الدولة الكمالية على المطالب الشعبية. ربما كانت القضية الأكثر لفتًا للنظر في خطب بايكال بعد الانتخابات، هي تأكيده على مهمة حزب الشعب الجمهوري التاريخية في السياسة التركية، لإثبات أن هزيمته الانتخابية لا تعني بالضرورة خسارة الجمهوريين. ورأى أنصار حزب الشعب الجمهوري ضرورة تقييم أداء الحزب بدلًا من الإشارة إلى إرثه التاريخي. وبينما حوّل حزب الشعب الجمهوري تركيزه إلى الحملة العدوانية بقيادة قيلتشدار أوغلو، التزم الحزب بمشروع بناء الأمة الكمالي، الذي يمثل أحد العوامل الرئيسة في الهزائم الانتخابية المتكررة، مع عدم وجود خارطة طريق متماسكة بعد أربع سنوات من تغيير القيادة التي طال انتظارها. في المقابل، وجب على قيادة حزب الشعب الجمهوري أن تركز جهودها للقضاء على مخاوف العلمانيين بشأن برنامجه السياسي من أجل جذب الناخبين. معتبرًا أن مجال التغيير ضعيف في الخريطة الانتخابية لتركيا، طالما ظلت العلمانية والقومية مهيمنتين على النقاش العام، وهذا هو السبيل الوحيدة للخروج من المأزق المستمر.

يوضح ميزان القوى هذا، في مقابل تغيير محتوى الخطاب السياسي، تصاعد التوترات السياسية في تركيا خلال السنوات الماضية. لقد أظهرت نتائج الانتخابات أن أحزاب المعارضة لم تتمكن إلى حد كبير من الوصول إلى الكتل الانتخابية الجديدة في ظل عدم وجود تغير في سياساتها تجاه صياغة عقد اجتماعي جديد يستوعب الهويات العرقية والدينية في تركيا. وللمفارقة، فإن الهزائم الانتخابية جعلت المعارضة تشعر بالقلق إزاء الانتخابات، ومن ثَمّ أدت إلى مزيد من التوترات السياسية في البلاد، ولاسيّما بين مؤيدي حزب الشعب الجمهوري، فالخسائر المتتالية أوجدت عدم الثقة تجاه الانتخابات، وخلقت وهمًا بأن الحل يكمن خارج البرلمان؛ كما حدث في احتجاجات غازي بارك وعملية 17 ديسمبر.

على هذا النحو، فإن السبب الأساسي لنجاح حزب العدالة والتنمية الساحق على الرغم من المشكلات التي واجهها، وإخفاق أحزاب المعارضة في الاستفادة

من هذه مشكلات- هو هيمنة الهويات العرقية والدينية على السياسة القومية، وتشبث أحزاب المعارضة بالمخاوف العلمانية والقومية في محاولة لتوحيد موقفهم داخل النظام السياسي.

لكن المشاعر الشعبية تجاه العلمانية والقومية -رغم أهميتها- ليست العوامل الوحيدة وراء سلوك الناخبين. تحدد المخاوف الأيديولوجية ولاء ثلاثة أرباع الناخبين، وتترك عددًا كبيرًا من الناخبين على استعداد لإعادة النظر في خياراتهم الماضية. هؤلاء الناخبون غير منتمين لأي حزب، وبعبارة أخرى، يشكلون مجموعة كافية لجعل الحزب الحاكم أو المعارضة يصلون إلى حكم البلاد.

ومع كل هذا، أخفقت أحزاب المعارضة، إلى حد كبير في كسب هؤلاء الناخبين في الانتخابات منذ عام 2007 وهو أحد أوجه القصور التي تقيد آمالها في الفوز في أي انتخابات قادمة. بأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، من الممكن تكرار السؤال: لماذا كانت المعارضة غير قادرة على جذب هؤلاء الناخبين غير المنتمين لأي أيديولوجيا على الرغم من المشكلات التي واجهت حزب العدالة والتنمية الحاكم؟

أولًا وقبل كل شيء، دفعت أحزاب المعارضة ثمن دمج الانتخابات المحلية في السياسة القومية، واعتبارها بمثابة تصويت على الثقة في رئيس الوزراء وحكومته. ومن ثَمّ فإن حملة المعارضة اختارت أن تأخذ الانتخابات المحلية خارج السياق بدلًا من الاستغلال الملائم لرغبة الناخبين في إعطاء الأولوية للمرشحين على حساب الأحزاب

تشير الدراسات حول السلوك الانتخابي في تركيا إلى أن 70-75 في المئة من السكان يميلون إلى التصويت وفقًا لتفضيلاتهم السياسية والأيديولوجية

السياسية في السباقات المحلية. ومع ظهور الانتخابات البلدية، يتشابه سلوك الناخبين على نحو متزايد مع الانتخابات البرلمانية، حيث تميل الانتماءات الحزبية والأيديولوجية إلى أن تكون أكثر وضوحًا مما كانت عليه في الانتخابات المحلية.

السبب الثاني والأكثر أهمية يتعلق بسياسة حزب الشعب الجمهوري الغريبة، التي تعاني من الإرث التاريخي الداعم للتدخلات العسكرية في السياسة المدنية، وتجاهل شرعية ومشروعية المنافسة السياسية. استعداد أحزاب المعارضة لتبني أشكال من المعارضة خارج نطاق البرلمان يعيد إنتاج تصورات سلبية عن الحزب بين الناخبين، ويجعل من المستحيل نجاح إستراتيجيتها. وتشهد احتجاجات غازي بارك وعملية 17 ديسمبر على الضرر الذي ألحقته إستراتيجية المعارضة بالحياة السياسية في تركيا.

في حين خرجت مجموعات من المعارضين إلى الشوارع خلال احتجاجات غازي بارك الصيف الماضي، فإن عملية 17 ديسمبر كانت الهجوم الأشرس الذي تعرضت له حكومة حزب العدالة والتنمية خلال فترة

حكمها على مدار الـ12 سنة الماضية. لذا من الضروري شرح: لماذا لم يتم إضعاف الحزب الحاكم؟ ولماذا أخفقت أحزاب المعارضة في اغتنام هذه الفرص؟ الجواب يكمن في نوعية سياسات المعارضة، وبشكل أكثر تحديدًا، تجاهلها للشرعية والعملية السياسية. لذلك فإنه على خلفية التحديات المذكورة آنفًا التي واجهت حكومة حزب العدالة والتنمية، بذل حزب الشعب الجمهوري كل ما في وسعه لإسقاط الحكومة من خلال مظاهرات الشوارع وبعض التسريبات. كانت المشكلة في هذا النهج هو إدراك الشعب أن الحكومة المنتخبة تتعرض لهجوم من المعارضة خارج نطاق البرلمان، وهو ما دعا الناخبين إلى الوقوف مع حزب العدالة والتنمية على أنه مسألة مبدأ. قرار المعارضة أن تختار المظاهرات طريقًا إلى السلطة اختصارًا بدلًا من الالتزام بالديمقراطية والشفافية زاد حدة الاستقطاب في البلاد.

وثمة سبب آخر لإخفاق المعارضة في الاستفادة من التطورات التي سبقت الانتخابات، وإقناع ما يقرب من ربع الناخبين الذين لا ينتمون لأي حزب أو أيديولوجيا بالانضمام إلى صفوفها- وهو التصور السائد بين الشعب بأن أحزاب المعارضة على استعداد للانضمام إلى قوى غير برلمانية لتحقيق مكاسب سياسية. لقد تمكنت المعارضة من جعل حكومة حزب العدالة والتنمية تبدو ضعيفة، وتعطي مؤيديها بارقة أمل في الفوز في الانتخابات المحلية

لعـام 2014، لكـن عدم اسـتعداد المعارضة للاستثمار في العملية السياسية، نفّر قسمًا كبيرًا من الناخبين، الذين اعتُقِد أن أصواتهم توزع وفقًا للهويات الدينية والعرقية، وهو ما ثبت أنه خطأ فادح لحملة المعارضة.

لقـد منعت السياسـة التركيـة التطورات المعـاصرة مـن التأثـير في سـلوك الناخبـين، وأجهضـت خطـط المعارضـة، وجعلـت الاسـتقطاب يهيمن عـلى العملية السياسـية. في ضوء هذا الوضع، سـيتوقف تغير الوضع القائـم على اسـتعداد المعارضة لإعـادة النظر في موقفها الأسـاسي تجاه العملية السياسـية، أكثـر مـن تغيـير سياسـات حكومـة حـزب العدالة والتنمية وخطابها. سيتطلب إضعاف تأثير الهويـات العرقيـة والدينية في السياسـة في البـلاد، والاسـتقطاب الـذي يعـد ضـد مصالـح المعارضـة، إلى خطوة مدروسـة من قبل أحـزاب المعارضة بعيدًا عن مشروع بناء الدولة الكمالية.

المصادر والمراجع:

1- Ersin Kalaycıoğlu. "Elections and Party Preferences in Turkey: Changes and Continuities in the 1990s". Comparative Political Studies. Vol. 27. No. 3. (October 1994). p. 404.

2- Ali Çarkoğlu. "Turkey Goes to the Ballot Box: 2014 Municipal Elections and Beyond". Brookings: Turkey Project Policy Paper. Number 3. (March 2014). p.11.

3- Zühtü Arslan. "Turkey's Bid for the New Constitution". Insight Turkey. Vol. 9. No: 3. (2007). p. 11.

4- Levent Köker. "Making of a New Constitution in Turkey Monitoring Report: The Basic Principles and the Choice of Government System in the New Constitution". Turkey Constitution Watch by TESEV. (October 2013). http://www.tesev.org.tr/assets/publications/file/27112013121358.pdf

5- "وثيقة حكومية تكشف عن إستراتيجية لإدخال النظام الرئاسي إلى تركيا، حريت ديلي نيوز، 28 أبريل 2014.

6- "المعارضة توجه انتقادات شديدة لاقتراح حزب العدالة والتنمية بشأن النظام الرئاسي" Todays Zaman ، 28 ديسمبر 2012.

7- نفس المرجع

8- Hatem Ete & Coşkun Taştan. Gezi Eylemleri: Kurgu ile Gerçeklik Arasında. ((Ankara: SETA. 2013

9- عثمان أولوجاي، تركيا لن تكون كما كانت في الماضي، Osman Ulugay. Türkiye Eskisi Gibi Olmayacak. (İstanbul: Doğan Kitap. (2013).

10- رسائل من أردوغان، جريدة مليت، 13 مارس، 2011

11- تصريح مؤسسة الصحفيين والكتاب التابعة لحركة كولن بعد التطورات الأخيرة، 30 ديسمبر، 2013.

12- للاطلاع على النتائج الرسمية للانتخابات المحلية في 30 مارس، انظر: http://www.ysk.gov.tr/ysk/content/conn/YSKUCM/path/Contribution%20Folders/HaberDosya/BelediyeBaskanligi2014.pdf

13- للاطلاع على النتائج الرسمية ومعدلات المشاركة في الانتخابات: www.ysk.gov.tr

14- جمع الكاتب البيانات وفقًا لنتائج اللجنة العليا للانتخابات في تركيا.

15- كوندا، تحاليل الناخب والصندوق بعد انتخابات 30 مارس، أبريل 2014

16- الخرائط أعدها فريق قناة NTV حول الانتخابات

17- تحليل كوندا بعد الانتخابات المحلية في 30 مارس

18- نفس المصدر، ص 64

19- نفس المصدر، ص 63

20- لنبذة عامة عن عملية السلام، انظر إم إم جونتر، "عملية السلام الكردية التركية المتوقفة"، M. M. Gunter. "The Turkish-Kurdish Peace Process Stalled in Neutral". Insight -Turkey. Vol. 16. No. 1. (2014). pp. 19 ،26

. أيضًا، لإجراء تحقيق شامل حول نهج حزب العدالة والتنمية تجاه القضية الكردية، انظر M. Yeğen، "حزب العدالة والتنمية والمسألة الكردية: من الصراع إلى التفاوض"، مركز الجزيرة للدراسات، (يناير 2014). وأخيرًا، على السياق المحلي والإقليمي للعملية، انظر G. Dalay، "إعادة النظر في عملية السلام الكردية: تيسير العوامل، والبعد الإقليمي والتحديات المقبلة" صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، (مارس 2014). G. Dalay، "عملية السلام الكردية: العقيدة، والفائدة، والديناميات الإقليمية" صندوق مارشال الألماني للولايات المتحدة، (أبريل 2014).

21- حاتم أتا، تحليل الحدث، جريدة ستار، 9 يونيو 2013

22- بكير أغيردر، كيفية قراءة نتائج انتخابات 30 مارس بالنسبة لانتخابت الرئاسة، أبريل 4، 2014

23- طه أقيول، صورة الانتخابات، جريدة حريت، 18 أبريل 2014

24- عندما أقوم باستخدام مصطلح "الأكراد العلمانيين"، لا أنكر وجود شريحة كبيرة من الأكراد المتدينين، الذين يصوتون لصالح حزب السلام والديمقراطية؛ بل ما أعنيه هو أن ميولهم السياسية تفضل علمانية سياسات الهوية على الاعتبارات المحافظة أو الدينية. وهكذا، يمكن للمرء أن يجادل بأن مصطلح "علماني سياسي" قد يكون بديلًا أفضل لمجرد كلمة "علماني"، عند وصف ناخبي حزب السلام والديمقراطية.

25- في حين أن التحول السريع والجذري لمحافظات يمين الوسط الجنوبية والغربية التقليدية والتي تعد معاقل للعلمانية- عُدَّ تطورًا مهمًّا، فإن التنافس بين المركز الكمالي والقوى الطرفية بما في ذلك الأكراد والإسلاميون في التسعينيات لا يزال خارج نطاق هذه الدراسة.

26- تم اقتباس الخرائط من ntvmsnbc web (هكذا تغيرت خريطة الانتخابات في 4 سنوات)، ntvmsnbc، يونيو 12، 2011، http: // www.ntvmsnbc.com /id /25222532

OUT NOW
FROM SETA PRESS

YOUNG SCHOLARS ON TURKEY

CHANGE AND ADAPTATION IN TURKISH FOREIGN POLICY

EDITED BY
KILIÇ BUĞRA KANAT
AHMET SELİM TEKELİOĞLU
KADİR ÜSTÜN

216 pages • Paperback
ISBN: 978-605-4023-32-5

This volume is the product of the SETA Foundation at Washington DC's second Young Scholars on Turkey (YSOT) Conference held in Washington, D.C. on February 5, 2013. The YSOT Program organizes several events throughout the year, the highlight of which is the annual conference. Bringing together young scholars from the academic and policy worlds to the nation's capital, the program aims to foster meaningful and up-to-date research and ideas on Turkish politics, history and foreign policy, and seeks to engage both academics and policy makers working on Turkey.

For more information, visit
setav.org